

مرسوم رقم ٥٦٣٠

إحالة مشروع قانون الى مجلس النواب يرمي الى استبدال اسم قرية "شير حمرين" في محافظة عكار -
قضاء عكار باسم قرية "شير حمرين"

إِنَّ رَئِيسَ الْجُمْهُورِيَّةِ بِنَاءً عَلَى الدُّسْتُورِ

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٦ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (التنظيم الاداري)
بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٩ ،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يحال الى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي الى استبدال اسم قرية "شير حمرين"
في محافظة عكار - قضاء عكار باسم قرية "شير حمرين" .

المادة الثانية : إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعدا في ١٩ أيلول ٢٠١٩
الامضاء : ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : سعد الدين الحريري

وزير الداخلية والبلديات
الامضاء : ريا حفار الحسن



مشروع قانون

"استبدال اسم قرية "شير حمرين" في محافظة عكار - قضاء عكار بإسم قرية "شير حمرين"

المادة الأولى : يستبدل اسم قرية "شير حمرين" في محافظة عكار - قضاء عكار بإسم قرية "شير حمرين".

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

حيث ان الجدول الملحق بالمرسوم الاشتراعي رقم ١١٦ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ يتضمن أسماء قرى

محافظة عكار ومن بينها قرية "شيرحيرين"

وحيث ان التحقيق الأمني المجرى مع بعض فعاليات منطقة عكار والموافق عليه من محافظ عكار يشير الى وجود خطأ في التسمية الواردة في الجدول تتضمن خطأ مطبعياً بحيث يجب ان تصبح "شير حميرين" بدلاً

من "شير حيرين" وحيث ان تصحيحاً للخطأ وتدركاً للتناقض الحاصل بين المستندات الرسمية العائدة لقرية ومنعاً للإلتباس،

لذلك،

تتقدم الحكومة من المجلس النيابي الكريم بمشروع القانون راجية اقراره.

تقرير لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٦٣٠

الرامي إلى استبدال اسم قرية "شيرحيرين"

في محافظة عكار - قضاء عكار باسم قرية "شيرحيرين"

عقدت لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النيابية جلستها عند الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الواقع فيه ٢٠٢٠/١/٢٠ برئاسة رئيس اللجنة النائب سمير الجسر وحضور عدد من النواب أعضاء اللجنة وذلك لدرس مشروع القانون الوارد أعلاه.

حضر الجلسة السادة:

- مدير عام المجالس والإدارات المحلية في وزارة الداخلية بإنابة السيدة فاتن أبو حسن
- محمد الشامي / مراقب رئيسي في وزارة المالية

بعد البحث والتدالع والاطلاع على الأسباب الموجبة التي تفيد أن التحقيق الأمني المجرى مع بعض فعاليات المنطقة والمواقف عليه من محافظ عكار يُشير إلى وجود خطأ في التسمية الواردة في الجدول بحيث يجب أن يصبح اسم القرية "شيرحيرين" بدلاً من "شيرحيرين".

وتصحيحاً للخطأ وتداركاً للتناقض الحاصل بين المستندات الرسمية العائدة للقرية ومنعاً للالتباس، أقرت اللجنة مشروع القانون كما ورد من الحكومة.

واللجنة، إذ تحيل مشروع القانون كما أقرته، إلى المجلس النيابي الكريم، لترجو إقراره.

٢٠٢٠/١/٢٠
بيروت في

رئيس اللجنة

النائب

سمير الجسر